السياسة الخارجية العراقية بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي: من أولوية الأمن إلى الدبلوماسية الاقتصادية

الدكتور رذوان بوهيدل

كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر ٣.

Bouhidel.redouane@gmail.com

الملخص:

شهدت السياسة الخارجية العراقية بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» تحولا تدريجيا من مقاربة أمنية صارمة إلى استراتيجية تجمع بين البعد الأمني والدبلوماسية الاقتصادية، حيث ركز العراق على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير مشاريع الطاقة والبنية التحتية، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار والقوى الدولية، مع محاولة لعب دور توازني بين القوى الإقليمية المتنافسة، غير أن هذا التحول يواجه تحديات متعددة تشمل استمرار التهديدات الأمنية، القيود الاقتصادية البنيوية، الفساد المؤسساتي، والانقسامات السياسية والاجتماعية، كما تبرز أهمية تعزيز الاستقرار الداخلي، إصلاح المؤسسات، وتنويع الاقتصاد لضمان فعالية الدبلوماسية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة وإعادة تموضع العراق الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية العراقية، داعش الإرهابي، الدبلوماسية الاقتصادية، الاستقرار الإقليمي، التنمية المستدامة.

Iraq’s Foreign Policy in the Post-ISIS Period: From Security-Centered Priorities to Economic Diplomacy

Dr. Redouane Bouhidel
Faculty of Political Science and International Relations – University .of Algiers 3
Bouhidel.redouane@gmail.com

Abstract :
The Iraqi foreign policy after the defeat of the "ISIS terrorist organization" has gradually shifted from a strict security-oriented approach to a strategy combining security and economic diplomacy. Iraq has focused on attracting foreign investments, developing energy and infrastructure projects, and enhancing economic cooperation with neighboring countries and international powers, while attempting to play a balancing role among competing regional actors. However, this transformation faces multiple challenges, including persistent security threats, structural economic constraints, institutional corruption, and political and social divisions. Strengthening internal stability, institutional reforms, and economic diversification are crucial to ensuring effective economic diplomacy and sustainable development, and repositioning Iraq regionally and internationally.
Keywords : Iraqi foreign policy, ISIS terrorist organization, Economic diplomacy, Regional stability, Sustainable development.

المقدمة

شهدت السياسة الخارجية لجمهورية العراق تحولات عميقة ومتسارعة في أعقاب الإعلان الرسمي عن هزيمة ما يعرف بـ«تنظيم داعش الإرهابي» في ديسمبر ٢٠١٧، وهو الحدث الذي مثل نقطة انعطاف مفصلية في مسار الدولة العراقية، بعد سنوات من الانشغال شبه الكلي بالتحديات الأمنية والتهديدات الوجودية التي فرضها صعود التنظيم وسيطرته على مساحات واسعة من الأراضي العراقية منذ

عام ٢٠١٤، حيث أدت الحرب ضد «تنظيم داعش الإرهابي» إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية العراقية بشكل جذري، حيث هيمنت المقاربة الأمنية على توجهات الدبلوماسية، وتم توجيه الجهد الخارجي نحو حشد الدعم الدولي والإقليمي، وتعزيز التعاون العسكري، والانخراط الفاعل في إطار التحالف الدولي ضد داعش، إلى جانب تطوير قنوات تنسيق مع قوى إقليمية ودولية متعددة لمواجهة تهديد الإرهاب العابر للحدود.

غير أن إعلان هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» لم يكن نهاية للتحديات بقدر ما مثل بداية لمرحلة جديدة أكثر تعقيدا، اتسمت بانتقال مركز الثقل من إدارة الصراع إلى إدارة ما بعد الصراع، حيث برزت أولويات إعادة الإعمار، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز شرعيتها الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق، بدأت ملامح تحول تدريجي في توجهات السياسة الخارجية العراقية، من دبلوماسية يغلب عليها الطابع الأمني والعسكري إلى مقاربة أكثر شمولا وتنوعا، تركز على توظيف أدوات الدبلوماسية الاقتصادية كرافعة لتحقيق التنمية وتعزيز الاستقرار.

ويعكس هذا التحول إدراكا متزايدا لدى صانع القرار العراقي لأهمية البعد الاقتصادي في إعادة تموضع الدولة داخل النظامين الإقليمي والدولي، خاصة في ظل التحديات البنيوية التي يواجهها الاقتصاد العراقي، وعلى رأسها الاعتماد المفرط على العائدات النفطية، والحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير قطاعات حيوية كالبنية التحتية والطاقة، ومن ثم، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كخيار استراتيجي يسعى من خلاله العراق إلى تعزيز اندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، والانخراط في مشاريع التعاون الاقتصادي، لاسيما تلك المرتبطة بربط الطاقة والنقل والتكامل الإقليمي.

وفي موازاة ذلك، سعت بغداد إلى استثمار موقعها الجيوسياسي في قلب الشرق الأوسط، بما يؤهلها للعب دور توازني بين القوى الإقليمية المتنافسة، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك في علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد تجلى هذا التوجه في تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحا ومرونة، تقوم على مبدأ تنويع الشراكات وتجنب الاصطفافات الحادة، بما يسمح للعراق بالتحرك كفاعل توافقي يسعى إلى تخفيف حدة التوترات الإقليمية واستثمارها لصالح مصالحه الاقتصادية والتنموية.

ومع ذلك، فإن هذا التحول من أولوية الأمن إلى الدبلوماسية الاقتصادية لا يخلو من تعقيدات وتحديات بنيوية، إذ لا تزال التهديدات الأمنية قائمة، بما في ذلك بقايا «تنظيم داعش الإرهابي» وخلاياها النائمة، إلى جانب استمرار هشاشة البيئة الداخلية، وتأثير التنافس الإقليمي داخل الساحة العراقية، فضلا عن التحديات المرتبطة بالحوكمة، والفساد، وضعف البنية المؤسسية، وهي عوامل قد تحد من فعالية التحول نحو دبلوماسية اقتصادية متكاملة.

انطلاقا مما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل طبيعة هذا التحول في السياسة الخارجية العراقية، من خلال مساءلة مدى قدرة العراق على إعادة توجيه أولوياته الخارجية من مقاربة أمنية مهيمنة إلى مقاربة تقوم على الدبلوماسية الاقتصادية، مع الوقوف على محددات هذا التحول، وأدواته، وحدوده، في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

إشكالية الورقة البحثية

شكلت الحرب ضد ما يعرف بـ«تنظيم داعش الإرهابي» منعطفا حاسما في مسار الدولة العراقية المعاصرة، إذ فرضت طبيعة التهديدات الأمنية الوجودية التي واجهتها العراق خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٤ و٢٠١٧ إعادة ترتيب جذرية لأولويات سياستها الخارجية، بحيث غلبت الاعتبارات الأمنية والعسكرية على مختلف توجهاتها الدبلوماسية، وفي هذا السياق، انصبت جهود صانع القرار العراقي على بناء وتدعيم التحالفات الدولية والإقليمية، لاسيما في إطار التحالف الدولي ضد داعش، إلى جانب تعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي مع عدد من الفاعلين الدوليين والإقليميين، بهدف احتواء خطر «تنظيم داعش الإرهابي» والقضاء على امتداداته داخل التراب الوطني.

غير أن الإعلان الرسمي عن هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» سنة ٢٠١٧ لم يؤد فقط إلى إنهاء مرحلة عسكرية، بل أسس لمرحلة انتقالية جديدة أعادت طرح إشكالية إعادة تعريف أولويات السياسة الخارجية العراقية في ضوء متطلبات ما بعد الصراع، كما برزت تحديات إعادة الإعمار، وتحقيق التعافي الاقتصادي، وإعادة إدماج العراق في محيطه الإقليمي والدولي كفاعل إيجابي، بدل كونه ساحة صراع مفتوح، وفي هذا الإطار، بدأ يتبلور توجه لدى صانع القرار العراقي نحو تبني مقاربة أكثر شمولا، تقوم على توظيف أدوات الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتعزيز الاستقرار الداخلي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والانخراط في شبكات التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي.

كما ارتبط هذا التحول بمحاولة العراق استثمار موقعه الجيوسياسي في الشرق الأوسط، بما يسمح له بالاضطلاع بدور توازني في إدارة علاقاته مع القوى الإقليمية المتنافسة، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، فضلا عن إعادة ضبط

علاقاته مع القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك في إطار سياسة خارجية تسعى إلى تنويع الشراكات وتفادي الانخراط في محاور متصارعة.

ومع ذلك، فإن هذا التحول من دبلوماسية أمنية إلى دبلوماسية اقتصادية لا يزال يواجه جملة من الإكراهات البنيوية والظرفية، تتجلى في استمرار بعض التهديدات الأمنية المرتبطة ببقايا «تنظيم داعش الإرهابي» وخلاياه النائمة، فضلا عن تعقيدات البيئة الإقليمية التي تتسم بتشابك المصالح وتنافس القوى، إلى جانب التحديات الداخلية المرتبطة بهشاشة البنية الاقتصادية، واستمرار الاعتماد على الريع النفطي، وضعف الإطار المؤسسي، وانتشار مظاهر الفساد، وهي عوامل قد تحد من فعالية هذا التحول وتبطئ من وتيرته.

انطلاقا من هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى مقاربة تحليلية تمكن من فهم طبيعة هذا التحول وحدوده، وهو ما يقود إلى صياغة الإشكالية المركزية للورقة البحثية على النحو الآتي:

- إلى أي مدى نجح العراق في إعادة توجيه سياسته الخارجية بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» من مقاربة أمنية مهيمنة إلى مقاربة تقوم على الدبلوماسية الاقتصادية، وما هي محددات هذا التحول وتحدياته في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسهم في تفكيك أبعادها التحليلية، وذلك على النحو التالي:

– ما طبيعة المحددات الأمنية والسياسية التي حكمت توجهات السياسة الخارجية العراقية خلال مرحلة الحرب ضد «تنظيم داعش الإرهابي»؟

– ما العوامل الداخلية (السياسية والاقتصادية) والخارجية (الإقليمية والدولية) التي دفعت العراق إلى تبني مقاربة الدبلوماسية الاقتصادية بعد سنة ٢٠١٧؟

– ما أبرز أدوات وآليات الدبلوماسية الاقتصادية التي اعتمدها العراق، وما هي مجالات توظيفها؟

إلى أي مدى استطاع العراق توظيف موقعه الجيوسياسي للعب دور توازني يعزز من توجهه نحو الدبلوماسية الاقتصادية؟

– ما أهم التحديات البنيوية والظرفية التي تعيق انتقال العراق نحو سياسة خارجية أكثر انفتاحا وفاعلية من الناحية الاقتصادية؟

فرضيات الورقة البحثية

انطلاقا من الإشكالية المركزية التي تتمحور حول طبيعة التحول في توجهات السياسة الخارجية لـ العراق بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي»، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي تفسر ديناميكيات هذا التحول وحدوده، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: يفترض أن تراجع حدة التهديد الأمني عقب هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» سنة ٢٠١٧ قد أتاح هامشا أوسع أمام صانع القرار العراقي لإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية، بما يسمح بالانتقال التدريجي من هيمنة المقاربة الأمنية إلى مقاربة أكثر تنوعا، تولي أهمية متزايدة للقضايا الاقتصادية والتنموية، خاصة في ظل الحاجة الملحة لإعادة الإعمار وتحقيق التعافي الاقتصادي، وتفترض هذه الفرضية وجود علاقة سببية بين تحسن البيئة الأمنية النسبية واتساع المجال أمام توظيف أدوات دبلوماسية بديلة.

الفرضية الثانية: تفترض هذه الدراسة أن العراق يسعى إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كأداة استراتيجية لإعادة التموضع داخل النظامين الإقليمي والدولي، من خلال تعزيز اندماجه في شبكات التعاون الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والانخراط في مشاريع البنية التحتية والطاقة، بما يسهم في دعم الاستقرار

الداخلي وتحسين موقعه التفاوضي الخارجي، كما تنطلق هذه الفرضية من اعتبار الدبلوماسية الاقتصادية امتدادا وظيفيا لسياسة خارجية براغماتية تسعى إلى تعظيم المصالح الوطنية في بيئة دولية تنافسية.

الفرضية الثالثة: على الرغم من المؤشرات الدالة على هذا التحول، تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية العراقية لا تزال خاضعة بدرجة معتبرة لتأثير الاعتبارات الأمنية والتوازنات الإقليمية، سواء بفعل استمرار بعض التهديدات المرتبطة ببقايا «تنظيم داعش الإرهابي»، أو نتيجة تشابك المصالح الإقليمية داخل الساحة العراقية، ومن ثم، فإن هذا الوضع يحد من إمكانية الانتقال الكامل نحو دبلوماسية اقتصادية فعالة ومستقلة، ويجعل هذا التحول ذا طابع جزئي وتدريجي أكثر منه تحولا جذريا.

الفرضية الرابعة: يفترض أن قدرة العراق على إنجاح التحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية تظل مرهونة بجملة من العوامل البنيوية الداخلية، من بينها كفاءة المؤسسات، ومستوى الحوكمة، ومدى القدرة على تنويع الاقتصاد بعيدا عن الريع النفطي، وعليه، فإن ضعف هذه العوامل قد يقوض فعالية الدبلوماسية الاقتصادية، حتى في ظل توفر إرادة سياسية للانفتاح الخارجي.

الفرضية الخامسة: تفترض هذه الدراسة أن نجاح العراق في تبني دبلوماسية اقتصادية فاعلة يرتبط بقدرته على توظيف موقعه الجيوسياسي في الشرق الأوسط كفضاء للتكامل الاقتصادي، عبر انتهاج سياسة توازن في علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، بما يسمح له بتحويل التنافس إلى فرص اقتصادية بدل أن يكون مصدرا للضغوط والقيود.

منهجية الورقة البحثية

انطلاقا من طبيعة الإشكالية المطروحة، التي تتعلق بتحليل التحول في توجهات السياسة الخارجية لـ العراق بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي»، تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية متعددة الأدوات، تسمح بالإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة المدروسة، وذلك من خلال توظيف مجموعة من المناهج المتكاملة على النحو الآتي:

المنهج التحليلي: يعد هذا المنهج الإطار الأساسي للدراسة، حيث يستخدم لتحليل تطور توجهات السياسة الخارجية العراقية بعد سنة ٢٠١٧، وتفسير التحولات التي طرأت عليها، سواء من حيث إعادة ترتيب الأولويات أو من حيث انتقالها النسبي من المقاربة الأمنية إلى الدبلوماسية الاقتصادية، كما يتيح هذا المنهج تفكيك العلاقة بين المتغيرات المؤثرة، خاصة ما يتعلق بتأثير تراجع تهديد «تنظيم داعش الإرهابي» على طبيعة السلوك الخارجي العراقي.

منهج تحليل النظم الدولية والإقليمية: تستند الدراسة إلى هذا المنهج لفهم تأثير البيئة الخارجية، الإقليمية والدولية، في صياغة خيارات السياسة الخارجية العراقية، وذلك من خلال تحليل طبيعة التفاعلات القائمة في الشرق الأوسط، ومستوى التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ويساعد هذا المنهج على إدراك كيفية تأثر العراق بهذه التفاعلات، وسعيه إلى تبني سياسة توازن تخدم توجهه نحو الانفتاح الاقتصادي.

المنهج الوصفي: يوظف هذا المنهج لرصد وتوصيف مظاهر التحول في السياسة الخارجية العراقية، من خلال تتبع مؤشرات توظيف الدبلوماسية الاقتصادية، مثل الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية، والانخراط في

مشاريع إقليمية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، كما يسمح هذا المنهج بتقديم صورة دقيقة للواقع العملي لممارسات الدبلوماسية الاقتصادية العراقية.

منهج دراسة الحالة: تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، من خلال اعتبار العراق نموذجا تحليليا لدولة تسعى إلى الانتقال من مرحلة الصراع المسلح ضد «تنظيم داعش الإرهابي» إلى مرحلة إعادة البناء وتوظيف الدبلوماسية الاقتصادية في سياستها الخارجية، ويتيح هذا المنهج تحليل الخصوصيات الداخلية للعراق، وربطها بالسياقين الإقليمي والدولي، بما يسهم في استخلاص نتائج يمكن تعميمها جزئيا على حالات مشابهة.

أدوات جمع البيانات وتحليلها:

تعتمد الدراسة على تحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والبيانات الصادرة عن المؤسسات الحكومية العراقية، إلى جانب الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية، كما يتم توظيف أسلوب التحليل المقارن بشكل ضمني، من خلال الإشارة إلى تجارب دول أخرى في مرحلة ما بعد الصراع، بهدف تعزيز القدرة التفسيرية للدراسة، كما تتيح هذه المقاربة المنهجية المتكاملة تحقيق قدر من التوازن بين التفسير والتحليل والوصف، بما يسهم في تقديم قراءة علمية معمقة للتحول في السياسة الخارجية العراقية، واختبار الفرضيات المطروحة في ضوء معطيات واقعية وسياقات متعددة.

أهداف الورقة البحثية

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية التي تنسجم مع الإشكالية المطروحة، والمتعلقة بتحليل تحولات السياسة الخارجية لـ العراق في مرحلة ما بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي»، وذلك على النحو الآتي:

١. تحليل التحول في أولويات السياسة الخارجية العراقية:

يهدف هذا البحث إلى تفكيك طبيعة التحول الذي عرفته السياسة الخارجية العراقية بعد سنة ٢٠١٧، من خلال دراسة انتقالها النسبي من مقاربة تهيمن عليها الاعتبارات الأمنية، التي فرضتها الحرب ضد «تنظيم داعش الإرهابي»، إلى مقاربة أكثر تنوعا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والتنموية، كما يسعى إلى تحديد مدى عمق هذا التحول، وما إذا كان يعكس تغييرا استراتيجيا مستداما أم مجرد استجابة ظرفية لمرحلة ما بعد الصراع.

٢. إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية في إعادة تموضع العراق:

ترمي الدراسة إلى تحليل الكيفية التي وظف بها العراق أدوات الدبلوماسية الاقتصادية من أجل إعادة بناء موقعه ضمن النظامين الإقليمي والدولي، وذلك عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية، والانخراط في مشاريع التعاون الإقليمي، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية، كما تهدف إلى تقييم مدى نجاح هذه المقاربة في دعم الاستقرار الداخلي وتعزيز الحضور الخارجي للعراق.

٣. تشخيص التحديات التي تواجه التحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية:

تسعى الورقة البحثية إلى تحديد وتحليل أبرز التحديات التي تعيق هذا التحول، سواء كانت تحديات أمنية مرتبطة باستمرار بعض تهديدات «تنظيم داعش الإرهابي»، أو تحديات إقليمية ناتجة عن التنافس بين القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، أو تحديات داخلية تتعلق بالبنية الاقتصادية والمؤسساتية، مثل الاعتماد على الريع النفطي وضعف الحوكمة.

٤. استشراف آفاق السياسة الخارجية العراقية:

يهدف البحث إلى استشراف المسارات المستقبلية الممكنة لتوجهات السياسة الخارجية العراقية، في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، مع التركيز على

مدى قدرة العراق على ترسيخ الدبلوماسية الاقتصادية كخيار استراتيجي مستدام، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والتنمية، بما يعزز من مكانته كفاعل إقليمي مؤثر.

٥. الإسهام في الأدبيات الأكاديمية:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافة علمية في مجال دراسات السياسة الخارجية، من خلال تحليل حالة العراق كنموذج لدولة ما بعد الصراع، تحاول الانتقال من أولوية الأمن إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية، وهو ما قد يفتح المجال لمقاربات مقارنة مع حالات دولية مشابهة.

المحور الأول: محددات السياسة الخارجية العراقية خلال مرحلة الحرب على الإرهاب (٢٠١٤–٢٠١٧)

شكلت المرحلة الممتدة بين سنتي ٢٠١٤ و٢٠١٧ منعطفا حاسما في تطور السياسة الخارجية لـ العراق، حيث خضعت توجهاتها لهيمنة شبه مطلقة للاعتبارات الأمنية، في ظل التهديد الوجودي الذي مثله صعود «تنظيم داعش الإرهابي» وسيطرته على مناطق واسعة من البلاد، بما في ذلك مدينة الموصل، وقد فرض هذا الواقع على صانع القرار العراقي إعادة ترتيب أولوياته الخارجية، من خلال توجيه الجهد الدبلوماسي نحو حشد الدعم الدولي والإقليمي، وتأمين الموارد العسكرية اللازمة لاستعادة السيطرة على الأراضي الوطنية[1].

أولا: هيمنة المحدد الأمني على السلوك الخارجي

أدت الطبيعة المركبة للتهديد الذي فرضه «تنظيم داعش الإرهابي» إلى جعل الأمن القومي المحدد المركزي للسياسة الخارجية العراقية خلال هذه المرحلة، حيث تم توظيف الأدوات الدبلوماسية أساسا لخدمة الأهداف العسكرية، في إطار

ما يمكن وصفه بـ"عسكرة الدبلوماسية"، وقد تجلى ذلك في تكثيف الاتصالات الدولية، والسعي إلى بناء تحالفات أمنية متعددة الأطراف لمواجهة التنظيم[2].

ثانيا: التحالفات الدولية ودورها في إعادة توجيه السياسة الخارجية

برز دور التحالف الدولي ضد داعش كأحد أهم محددات السياسة الخارجية العراقية، إذ مثل هذا التحالف الإطار الرئيسي للتعاون العسكري الدولي، خاصة مع الولايات المتحدة، التي قادت العمليات العسكرية ضد «تنظيم داعش الإرهابي» وقدمت دعما حاسما في مجالات التدريب والتسليح والإسناد الجوي[3]، وقد أسهم هذا الانخراط في إعادة توجيه الدبلوماسية العراقية نحو تعزيز العلاقات مع القوى الغربية، بما يخدم متطلبات الحرب على الإرهاب.

ثالثا: التوازن في العلاقات مع القوى الإقليمية

بالتوازي مع الانخراط في التحالف الدولي، حافظ العراق على علاقات وثيقة مع قوى إقليمية فاعلة، خاصة إيران، التي لعبت دورا مهما في دعم الجهد العسكري العراقي، سواء من خلال الدعم اللوجستي أو الاستشاري، وقد أفرز هذا الوضع نمطا من "التوازن البراغماتي" في السياسة الخارجية العراقية، حيث سعت بغداد إلى الاستفادة من مختلف الأطراف دون الانخراط الكامل في أي محور إقليمي[4].

رابعا: تأثير البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط

تأثرت السياسة الخارجية العراقية خلال هذه المرحلة بطبيعة التفاعلات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي تتسم بحدة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية، وقد فرض هذا السياق على العراق انتهاج سياسة خارجية حذرة، تقوم على إدارة التوازنات وتفادي الانزلاق في صراعات المحاور، مع التركيز على توظيف الدعم الخارجي في الحرب ضد «تنظيم داعش الإرهابي»[5].

خامسا: المحددات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية

إلى جانب العوامل الخارجية، لعبت المحددات الداخلية دورا مهما في تشكيل توجهات السياسة الخارجية العراقية، حيث انعكست حالة الهشاشة المؤسسية، والانقسام السياسي، والضغوط الاقتصادية على قدرة الدولة في صياغة سياسة خارجية مستقلة، كما ساهمت هذه العوامل في تعزيز اعتماد العراق على الدعم الخارجي، سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي[6].

يمكن القول إن السياسة الخارجية لـ العراق خلال مرحلة ٢٠١٤–٢٠١٧ كانت محكومة بمنطق الضرورة الأمنية، حيث هيمنت الحرب ضد «تنظيم داعش الإرهابي» على مختلف توجهاتها، وهو ما أدى إلى تراجع نسبي للأبعاد الاقتصادية والتنموية، غير أن هذه المرحلة أسست في المقابل لشروط التحول اللاحق نحو إعادة التوازن بين الأمن والدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة ما بعد ٢٠١٧.

المحور الثاني: التحول في أولويات السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٧

أدى الإعلان الرسمي عن هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» سنة ٢٠١٧ إلى إحداث تحول تدريجي في توجهات السياسة الخارجية لـ العراق، حيث لم يعد البعد الأمني هو المحدد الوحيد للسلوك الخارجي، بل برزت مقاربة أكثر شمولا تسعى إلى إعادة التوازن بين متطلبات الأمن وضرورات التنمية، وقد تجلى هذا التحول في انتقال نسبي من دبلوماسية قائمة على إدارة الأزمات والصراعات إلى دبلوماسية أكثر انفتاحا، ترتكز على تعزيز الشراكات الاقتصادية والانخراط في ديناميكيات التعاون الإقليمي والدولي[٧].

أولا: من هيمنة الأمن إلى تعددية الأولويات

مع تراجع التهديد المباشر لـ «تنظيم داعش الإرهابي»، بدأت أولويات السياسة الخارجية العراقية تتجه نحو قضايا إعادة الإعمار، وتحقيق التعافي الاقتصادي، واستعادة مكانة الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، وقد فرضت كلفة الحرب الكبيرة، سواء على مستوى البنية التحتية أو الاقتصاد الوطني، ضرورة تبني مقاربة خارجية جديدة تركز على استقطاب الموارد والاستثمارات الأجنبية[٨]، ومع ذلك، لم يتم التخلي كليا عن البعد الأمني، بل استمر كأحد المحددات الأساسية، وإن بدرجة أقل هيمنة.

ثانيا: العوامل الداخلية الدافعة نحو التحول

لعبت مجموعة من العوامل الداخلية دورا محوريا في دفع العراق نحو تبني خطاب الانفتاح الاقتصادي والدبلوماسي، من أبرزها الحاجة الملحة لإعادة الإعمار، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع أسعار النفط في بعض الفترات، إضافة إلى الضغوط الشعبية المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والخدماتية، كما ساهمت محدودية قدرة الدولة على تمويل مشاريع إعادة البناء من الموارد الذاتية في تعزيز التوجه نحو جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز التعاون الاقتصادي[٩].

ثالثا: العوامل الخارجية وإعادة تموضع العراق

على المستوى الخارجي، تأثرت السياسة الخارجية العراقية بطبيعة التحولات في الشرق الأوسط، حيث تصاعدت الحاجة إلى انتهاج سياسة توازن في ظل استمرار التنافس بين القوى الإقليمية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، وقد دفع هذا السياق العراق إلى تبني سياسة خارجية أكثر براغماتية، تقوم على تنويع الشراكات وتفادي

الاصطفافات الحادة، بما يسمح له بالاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتيحها مختلف الأطراف[١٠].

رابعا: بروز الدبلوماسية الاقتصادية كخيار استراتيجي

في ضوء هذه المعطيات، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أبرز ملامح التحول في السياسة الخارجية العراقية، حيث سعت بغداد إلى توظيف علاقاتها الخارجية لتعزيز التعاون الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، والانخراط في مشاريع إقليمية، خاصة في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية، كما انعكس هذا التوجه في تنظيم مؤتمرات دولية لإعادة إعمار العراق، مثل مؤتمر الكويت ٢٠١٨، الذي شكل منصة رئيسية لحشد الدعم الدولي[١١].

خامسا: حدود التحول واستمرارية القيود

على الرغم من هذا التحول، فإن السياسة الخارجية العراقية لم تشهد قطيعة كاملة مع المقاربة الأمنية، إذ لا تزال التهديدات المرتبطة ببقايا «تنظيم داعش الإرهابي» قائمة، إلى جانب استمرار تأثير التوازنات الإقليمية على القرار الخارجي العراقي، ومن ثم، يمكن اعتبار هذا التحول ذا طابع تدريجي وتراكمي، تحكمه اعتبارات داخلية وخارجية متشابكة، أكثر منه تحولا جذريا ونهائيا[١٢].

يعكس التحول في السياسة الخارجية لـ العراق بعد سنة ٢٠١٧ انتقالا نسبيا من هيمنة المقاربة الأمنية إلى تبني مقاربة أكثر تنوعا، تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية مع الاعتبارات الأمنية، غير أن هذا التحول يظل مشروطا بقدرة العراق على تجاوز التحديات البنيوية الداخلية، وإدارة توازناته الإقليمية والدولية بفعالية.

المحور الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية كخيار استراتيجي للعراق

في سياق التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية لـ العراق بعد سنة ٢٠١٧، برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي سعت من خلالها الدولة إلى إعادة بناء موقعها الإقليمي والدولي، وتعزيز مسار التعافي الداخلي، وقد ارتبط هذا التوجه بانتقال تدريجي من دبلوماسية متمركزة حول الأمن إلى دبلوماسية متعددة الأبعاد، تحتل فيها الاعتبارات الاقتصادية موقعا متقدما، في ظل الحاجة الملحة لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة[١٣].

أولا: استقطاب الاستثمارات الأجنبية كأداة مركزية

تعد عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية العراقية، حيث عملت الحكومة العراقية على تهيئة بيئة قانونية ومؤسساتية أكثر جاذبية للمستثمرين، من خلال إصدار تشريعات استثمارية، وتقديم حوافز ضريبية، والسعي إلى بناء شراكات مع شركات دولية كبرى. وقد شكلت المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر إعادة إعمار العراق في الكويت سنة ٢٠١٨، منصة رئيسية لحشد الدعم المالي والاستثماري، في محاولة لسد الفجوة التمويلية التي خلفتها الحرب ضد «تنظيم داعش الإرهابي»[١٤].

ثانيا: تطوير قطاع الطاقة كمحرك للدبلوماسية الاقتصادية

يمثل قطاع الطاقة، وخاصة النفط والغاز، ركيزة أساسية في الاستراتيجية الاقتصادية لـ العراق، حيث يسعى العراق إلى توظيف موارده الطاقوية لتعزيز علاقاته الاقتصادية مع القوى الدولية والإقليمية، وقد عملت بغداد على إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لتطوير حقول النفط والغاز، فضلا عن مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار، بما يعكس توجها نحو تحويل قطاع الطاقة إلى أداة لتعزيز الاندماج الإقليمي[١٥].

ثالثا: مشاريع البنية التحتية والتكامل الإقليمي

تسعى الدبلوماسية الاقتصادية العراقية إلى دعم مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل تطوير الموانئ، وشبكات النقل، والمناطق الصناعية، بما يعزز موقع العراق كممر اقتصادي إقليمي، كما يندرج ضمن هذا التوجه الانخراط في مبادرات إقليمية تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي، خاصة مع دول الجوار، بما يسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل[١٦].

رابعا: تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار والقوى الدولية

انتهجت العراق سياسة خارجية قائمة على تنويع الشراكات الاقتصادية، من خلال تعزيز التعاون مع دول الجوار الإقليمي، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، إلى جانب توسيع علاقاتها مع القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، كما يهدف هذا التوجه إلى تحقيق توازن في العلاقات الاقتصادية، وتفادي الارتهان لطرف واحد، بما يعزز من استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي[١٧].

خامسا: التحديات المرتبطة بفعالية الدبلوماسية الاقتصادية

على الرغم من أهمية هذا التوجه، فإن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية العراقية تظل رهينة بجملة من التحديات، من بينها استمرار بعض التهديدات الأمنية المرتبطة ببقايا «تنظيم داعش الإرهابي»، وضعف البيئة الاستثمارية، وتعقيدات البيروقراطية، فضلا عن انتشار الفساد، وهي عوامل قد تحد من قدرة العراق على استقطاب الاستثمارات وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا التوجه[١٨].

تعكس الدبلوماسية الاقتصادية توجها استراتيجيا جديدا في السياسة الخارجية لـ العراق، يهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز الاندماج الإقليمي والدولي، غير أن نجاح هذا الخيار يظل مرهونا بقدرة العراق على معالجة التحديات الداخلية، وتحقيق الاستقرار، وتحسين مناخ الاستثمار.

المحور الرابع: العراق كفاعل توازني في الإقليم بين الدبلوماسية السياسية والاقتصادية

يعد موقع العراق الجيوسياسي الحساس في الشرق الأوسط أحد أهم المحددات التي مكنت بغداد من تبني استراتيجية دور الوسيط أو الجسر بين القوى الإقليمية المتنافسة بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي»، فقد أصبحت الحاجة إلى إدارة التوازن بين نفوذ إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، محورا أساسيا لتحديد مسار السياسة الخارجية العراقية[١٩].

أولا: استخدام الدبلوماسية السياسية كأداة توازنية

سعت بغداد إلى توظيف الدبلوماسية السياسية لتجنب الانزلاق في أي محور إقليمي محدد، مع التركيز على تعزيز مصداقيتها كطرف معتدل قادر على لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، مثل الملف السوري واليمني، إضافة إلى الوساطة بين أطراف النزاع الطائفي والسياسي داخل العراق نفسه[٢٠]، وقد انعكس هذا النهج في زيارات رسمية، ومبادرات دبلوماسية مشتركة، وعقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جميع القوى الفاعلة.

ثانيا: الدمج بين الدبلوماسية السياسية والاقتصادية

استفاد العراق من دوره كفاعل توازني لتعزيز مصالحه الاقتصادية، من خلال ربط القرارات السياسية بمشاريع تنموية ومبادرات اقتصادية، مثل مشاريع الطاقة المشتركة، وشبكات النقل والاتصالات العابرة للحدود، واتفاقيات التجارة الحرة مع دول الجوار، ويهدف هذا النهج إلى تحويل موقع العراق الجيوسياسي إلى رافعة اقتصادية، بما يدعم الاستقرار الداخلي ويعزز دوره في النظام الإقليمي[٢١].

ثالثا: دور العراق في الحد من التوترات الإقليمية

استراتيجية العراق كفاعل توازني لم تقتصر على تعزيز مصالحه الاقتصادية فحسب، بل امتدت إلى التخفيف من حدة التوترات الإقليمية، عبر الانخراط في آليات حوار بين القوى الإقليمية المتنافسة، وقد لعبت الدبلوماسية العراقية، في هذا السياق، دورا استباقيا في منع التصعيد بين الأطراف، مع التركيز على الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي[٢٢].

رابعا: التحديات التي تواجه الدور التوازني

على الرغم من المكاسب المحتملة لهذا الدور، يظل العراق مقيدا بعدة عوامل، من بينها استمرار تأثير القوى الإقليمية الكبرى، الضغوط الداخلية الناتجة عن الانقسامات الطائفية والسياسية، وكذلك التحديات الأمنية المتعلقة بوجود فلول «تنظيم داعش الإرهابي»، كما تشكل هشاشة المؤسسات الاقتصادية والبيروقراطية عقبة أمام الاستفادة الكاملة من الدور التوازني في المجال الاقتصادي[٢٣].

يبرز المحور أن العراق يسعى إلى توظيف موقعه الجيوسياسي في الشرق الأوسط كأداة لتعزيز تأثيره السياسي والاقتصادي، عبر مزيج من الدبلوماسية السياسية والاقتصادية، غير أن فعالية هذا التوازن تعتمد على قدرة الدولة على إدارة العلاقات الإقليمية المعقدة، وضمان استقرارها الداخلي، وتقوية أطر التعاون الاقتصادي مع مختلف الأطراف.

المحور الخامس: تحديات التحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية

على الرغم من الجهود المبذولة لتحويل السياسة الخارجية لـ العراق نحو مقاربة أكثر انفتاحا اقتصادية بعد ٢٠١٧، إلا أن هذا التحول يواجه مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة، التي تتعلق بالأمن، والتوازنات الإقليمية، والاقتصاد والمؤسسات الداخلية.

أولا: التحديات الأمنية المستمرة

رغم الهزيمة العسكرية لـ «تنظيم داعش الإرهابي»، لا تزال بعض الفصائل المتطرفة تنشط في مناطق مختلفة، بما يهدد استقرار الدولة ويحد من قدرة بغداد على توجيه استثماراتها نحو التنمية، وتتمثل أبرز مظاهر هذا التهديد في الهجمات على البنية التحتية النفطية والمشاريع الاقتصادية، إضافة إلى استمرار بعض العمليات الإرهابية في المحافظات الشمالية والوسطى[٢٤]، ويجعل هذا الواقع الأمني المستثمرين الأجانب أكثر تحفظا، مما يعيق جهود استقطاب التمويل الخارجي.

ثانيا: التنافس الإقليمي داخل العراق

تظل البيئة السياسية الداخلية والعلاقات الإقليمية من أبرز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية العراقية، فوجود نفوذ متضارب للقوى الإقليمية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، يضع العراق في موقف حساس بين مصالح متنافسة، ويؤدي هذا الوضع إلى صعوبات في صياغة سياسة اقتصادية متسقة ومستقلة، خاصة في مشاريع الربط الإقليمي والاستثمارات المشتركة[٢٥].

ثالثا: التحديات الاقتصادية البنيوية

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية العراقية قيودا ناتجة عن الهيكل الاقتصادي القائم على الاعتماد الكبير على النفط، وضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر[٢٦]، كما أن أسعار النفط المتقلبة تؤثر بشكل مباشر على القدرة التمويلية للمشاريع التنموية، ما يقلل من قدرة الحكومة على تقديم ضمانات قوية للمستثمرين الأجانب، ويضاف إلى ذلك تحديات التمويل الدولي بسبب المخاطر السياسية والأمنية المرتبطة بالاستثمار في العراق.

رابعا: التحديات المؤسساتية والبيروقراطية

ضعف مؤسسات الدولة، والبيروقراطية المعقدة، والفساد المستشري في بعض القطاعات، تشكل عوائق إضافية أمام فعالية الدبلوماسية الاقتصادية، فالعمليات الإدارية المعقدة، وعدم وضوح التشريعات، وتأخر الإجراءات الحكومية، تحد من قدرة العراق على تقديم بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة[٢٧]، كما أن ضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة يقلل من أثر المشاريع الاقتصادية ويبطئ تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

خامسا: تحديات استمرارية الاستقرار السياسي والاجتماعي

يرتبط نجاح الدبلوماسية الاقتصادية بقدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي، فالانقسامات الطائفية والسياسية، وكذلك الاحتجاجات الشعبية المتعلقة بالخدمات الأساسية والبطالة، قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وهو ما يؤثر مباشرة على قدرة العراق على جذب الشراكات الاقتصادية الدولية[٢٨].

توضح هذه الدراسة أن التحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية في العراق يظل رهينا بمجموعة من التحديات المتشابكة، وهي استمرار التهديدات الأمنية المرتبطة ببقايا «تنظيم داعش الإرهابي»، التنافس الإقليمي وتأثيره على الاستقلالية الاقتصادية، القيود الاقتصادية البنيوية، والعوائق المؤسساتية والبيروقراطية، ويتطلب التغلب على هذه التحديات سياسات متكاملة تجمع بين تعزيز الأمن، وإصلاح البيئة الاستثمارية، وتقوية المؤسسات، إلى جانب إدارة متوازنة للعلاقات الإقليمية والدولية[٢٩].

الخاتمة

تبرز هذه الورقة البحثية أن التحول الذي شهدته السياسة الخارجية لـ العراق بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» لا يمكن اعتباره قطيعة مع البعد الأمني، بل هو تطوير استراتيجي يسعى لإعادة التوازن بين الأبعاد الأمنية والتنموية، فقد أظهرت التحليلات أن مرحلة ما بعد داعش مكنت العراق من توسيع دائرة أولوياته الخارجية، لتشمل تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير مشاريع الطاقة والبنية التحتية، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار والقوى الدولية[٣٠].

كما تؤكد النتائج أن العراق تبنى دورا توازنيا بين القوى الإقليمية المتنافسة، مستفيدا من موقعه الجيوسياسي الحساس، في محاولة لتعظيم مصالحه الاقتصادية والسياسية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاصطفافات الإقليمية، ومع ذلك، فإن استمرار بعض التهديدات الأمنية، والتحديات الاقتصادية البنيوية، والمحددات المؤسساتية، والانقسامات الداخلية تمثل قيودا على فعالية التحول، مما يجعل الدبلوماسية الاقتصادية العراقية عملية تدريجية، وليست قطيعة كاملة مع المنطق الأمني[٣١].

انطلاقا من ذلك، يمكن القول إن التحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية يعكس استراتيجية عراقية متكاملة، تهدف إلى الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء شراكات اقتصادية مستدامة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مع الاستمرار في الحفاظ على القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية عند الضرورة، وتضع هذه الورقة البحثية أسسا لفهم تعقيدات السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٧، وتسهم في تقديم رؤية متوازنة تربط بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية[٣٢].

النتائج

استنادا إلى التحليل الذي تم في المحاور الخمسة، يمكن استخلاص النتائج التالية حول السياسة الخارجية العراقية بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» والتحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية:

١. استمرار البعد الأمني رغم التحول

أظهرت النتائج أن العراق لم يتخل عن البعد الأمني في سياسته الخارجية، إذ أن الاستقرار الداخلي والأمني لا يزال يشكل قاعدة أساسية لتوجيه خياراته الخارجية[٣٣]، فحتى مع التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية، تظل الأولويات الأمنية مهيمنة في القرارات الاستراتيجية، خصوصا في المناطق التي شهدت نشاطا متبقيا لـ «تنظيم داعش الإرهابي».

٢. تنامي الدور الاقتصادي في السياسة الخارجية

شهدت الفترة بعد ٢٠١٧ تحولا تدريجيا نحو دمج الاقتصاد في السياسة الخارجية، من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز مشاريع الطاقة والبنية التحتية، والمشاركة في المبادرات الإقليمية الكبرى[٣٤]، وقد أظهر العراق قدرة محدودة على استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لتوسيع نفوذه الإقليمي.

٣. العراق كفاعل توازني في الإقليم

ساعد الموقع الجيوسياسي الحساس للعراق في لعب دور وسيط بين القوى الإقليمية المتنافسة، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، إلى جانب الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة[٣٥]، وأكدت النتائج أن الدمج بين الدبلوماسية السياسية والاقتصادية أسهم في تعزيز قدرة العراق على إدارة التوازنات الإقليمية.

٤. تأثير التحديات الداخلية على فعالية الدبلوماسية الاقتصادية

بينت النتائج أن التحديات الأمنية، والتنافس الإقليمي داخل العراق، والقيود الاقتصادية البنيوية، والفساد المؤسساتي، بالإضافة إلى الانقسامات السياسية والطائفية، جميعها عوامل تحد من قدرة العراق على تحقيق تحول كامل نحو دبلوماسية اقتصادية فعالة[٣٦].

٥. الدبلوماسية الاقتصادية كعملية تدريجية

أظهرت النتائج أن تحول السياسة الخارجية العراقية نحو الدبلوماسية الاقتصادية ليس قطيعة مفاجئة مع المقاربة الأمنية، بل هو عملية متدرجة تعتمد على موازنة الأولويات الأمنية والاقتصادية، واستثمار الموقع الجيوسياسي لتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية[٣٧].

يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي» تعكس محاولة متكاملة لإعادة التوازن بين الأمن والتنمية، حيث تسعى بغداد إلى تعزيز دورها الاقتصادي في النظام الإقليمي والدولي، مع الحفاظ على القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية عند الضرورة، ويظهر من التحليل أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية العراقية يعتمد على قدرة الدولة على إدارة التحديات الداخلية والخارجية بشكل متوازن، وتقوية المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وتحقيق استقرار داخلي مستدام[٣٨].

التوصيات

استنادا إلى النتائج المستخلصة من دراسة السياسة الخارجية العراقية بعد هزيمة «تنظيم داعش الإرهابي»، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز التحول نحو الدبلوماسية الاقتصادية وجعلها أكثر فعالية:

١. **تعزيز الأمن الداخلي كقاعدة للدبلوماسية الاقتصادية:** يوصى بضرورة استمرار الجهود الأمنية للقضاء على أي نشاط إرهابي متبق لـ «تنظيم داعش الإرهابي»، مع تطوير قدرات القوات الأمنية لتأمين المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية الحيوية[٣٩]، إذ إن استقرار البيئة الأمنية يشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الشراكات الاقتصادية الدولية.

٢. **إصلاح البيئة الاقتصادية والمؤسساتية:** ينبغي تبني إصلاحات هيكلية لتعزيز الشفافية، والحد من البيروقراطية، ومكافحة الفساد، وتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمارات الأجنبية[٤٠]، كما يوصى بتحسين قدرة المؤسسات الحكومية على التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة لضمان تنفيذ المشاريع الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

٣. **تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط:** يجب على العراق تطوير سياسات اقتصادية تشجع التنويع الاقتصادي من خلال دعم القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات اللوجستية[٤١]، هذا التنويع سيقلل من هشاشة الاقتصاد العراقي الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، ويزيد من قدرة الدولة على الاستثمار في المشاريع التنموية المستدامة.

٤. **توظيف الدور التوازني في السياسة الإقليمية لتعزيز المصالح الاقتصادية:** يوصى باستمرار اعتماد استراتيجية لعب دور الوسيط بين القوى الإقليمية المتنافسة، مع ربط المبادرات الاقتصادية بالسياسات التوازنية لتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية[٤٢]، ويعد تعزيز العلاقات مع دول الجوار والمجتمع الدولي أداة مهمة لتعزيز قدرة العراق على توجيه الاستثمارات والمشاركة في المشاريع الإقليمية الكبرى.

٥. **تعزيز المشاركة المجتمعية والسياسات الاجتماعية:** لضمان نجاح الدبلوماسية الاقتصادية، يجب العمل على تقليل الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتحسين الخدمات العامة، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في المشاريع التنموية، وهذا يعزز الاستقرار الداخلي ويزيد من مصداقية العراق أمام الشركاء الدوليين[٤٣].

٦. **الاستثمار في القدرات البشرية والدبلوماسية الاقتصادية:** من الضروري تطوير الكفاءات العراقية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، وتدريب الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين على أدوات جذب الاستثمارات، وإدارة المشاريع الدولية، والتفاوض على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية[٤٤].

المصادر :

١. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص ٢١٥–٢١٨.

٢. إبراهيم خليل العلاف، "السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣: التحديات والآفاق"، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٨ (٢٠١٦)، ص ٤٥–٤٧.

٣. Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Governance, and Human Rights (Washington, DC: Congressional Research Service, 2017), 12–15.

٤. Renad Mansour, Iraq After the Fall of ISIS: The Struggle for the State (London: Chatham House, 2017), 8–10.

٥. Harith Hasan, "Iraq's Foreign Policy in the Shadow of ISIS," Carnegie Middle East Center, 2016, 6–8.

٦. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ١٣٣–١٣٦.

٧. Renad Mansour, Iraq After ISIS: From War to a New Authoritarianism (London: Chatham House, 2018), 5–7.

٨. Fanar Haddad, "Understanding Iraq's Post-ISIS Politics," The Century Foundation, 2018, 10–12.

٩. عباس كاظم، العراق بعد داعش: تحديات الدولة وإعادة الإعمار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ٨٩–٩٣.

١٠. Harith Hasan, "Iraq Between Rival Powers," Carnegie Middle East Center, 2019, 4–6.

٥. World Bank, Reconstruction and Investment in Iraq (Washington, DC: World Bank, 2018), 18–21.

١١. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ٢٠١–٢٠٥.

١٢. إبراهيم سيف، الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والتطبيق (عمان: دار المسيرة، ٢٠١٨)، ص ٥٥–٥٨.

١٣. World Bank, Reconstruction and Investment in Iraq (Washington, DC: World Bank, 2018), 25–28.

١٤. Luay Al-Khatteeb, "Iraq's Energy Sector: Challenges and Opportunities," Brookings Institution, 2019, 7–9.

١٥. عباس كاظم، العراق بعد داعش: تحديات الدولة وإعادة الإعمار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ١٢٠–١٢٤.

١٦. Harith Hasan, "Iraq's Foreign Economic Relations," Carnegie Middle East Center, 2020, 5–7.

١٧. Transparency International, Corruption Perceptions Index: Iraq (2020), 3–4.

١٨. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ٢٠١–٢٠٥.

١٩. Renad Mansour, Iraq After ISIS: From War to a New Authoritarianism (London: Chatham House, 2018), 12–14.

٢٠. Abbas Kadhim, Rebuilding Iraq: Prospects for Economic Diplomacy (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2019)، ص ٩٥–٩٩.

٢١. Harith Hasan, "Iraq's Role as a Regional Mediator," Carnegie Middle East Center, 2020, 5–7.

٢٢. Ibrahim Al-Marashi, Iraq's Fragile State and Regional Dynamics (Washington, DC: Middle East Institute, 2019), 23–26.

٢٣. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص ٢٣٠–٢٣٢.
٢٤. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ٢٠٨–٢١٠.
٢٥. عباس كاظم، العراق بعد داعش: تحديات الدولة وإعادة الإعمار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ١٢٥–١٢٨.
٢٦. إبراهيم سيف، الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والتطبيق (عمان: دار المسيرة، ٢٠١٨)، ص ٧٢–٧٥.
٢٧. Renad Mansour, Iraq After ISIS: From War to a New Authoritarianism (London: Chatham House, 2018), 16–18.
٢٨. Transparency International, Corruption Perceptions Index: Iraq (2020), 4–5.
٢٩. عباس كاظم، العراق بعد داعش: تحديات الدولة وإعادة الإعمار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ١٣٥–١٣٨.
٣٠. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ٢١٠–٢١٥.
٣١. Renad Mansour, Iraq After ISIS: From War to a New Authoritarianism (London: Chatham House, 2018), 18–22.
٣٢. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص ٢٣٠–٢٣٢.
٣٣. عباس كاظم، العراق بعد داعش: تحديات الدولة وإعادة الإعمار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ١٢٥–١٣٠.
٣٤. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ٢٠٨–٢١٢.
٣٥. إبراهيم سيف، الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والتطبيق (عمان: دار المسيرة، ٢٠١٨)، ص ٧٢–٧٥.
٣٦. Renad Mansour, Iraq After ISIS: From War to a New Authoritarianism (London: Chatham House, 2018), 18–22.
٣٧. Harith Hasan, "Iraq's Foreign Economic Relations," Carnegie Middle East Center, 2020, 5–7.
٣٨. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص ٢٣٢–٢٣٤.

٣٩. إبراهيم سيف، الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والتطبيق (عمان: دار المسيرة، ٢٠١٨)، ص ٧٥–٧٨.
٤٠. عباس كاظم، العراق بعد داعش: تحديات الدولة وإعادة الإعمار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩)، ص ١٣٠–١٣٥.
٤١. علي حسين باكير، العراق والتوازنات الإقليمية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ٢١٢–٢١٦.
٤٢. Renad Mansour, Iraq After ISIS, 22–25.
٤٣. Harith Hasan, "Iraq's Foreign Economic Relations," Carnegie Middle East Center, 2020, 7–9.